الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/209
1 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٥٥ (ب) من القائمة الأولية*

تخفيض الميزانيات العسكرية

شفافية النفقات العسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الصفحة
أولا	- مقدمة	٢
ثانيا	- الردود الواردة من الحكومات	٢
	اثيوبيا	٢
	بلغاريا	٣
	فنلندا	٤

* A/49/50/Rev.1.

070794 070794 94-26894

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القرار ٦٢/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية: شفافية النفقات العسكرية"، الذي يطلب إلى جميع الدول الأعضاء الاشتراك في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية حسبما اعتمدته الجمعية العامة. كما طلبت الجمعية من الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشان السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وتوسيع الاشتراك فيه وأن يقدم تقريرا عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، وجه الأمين العام مذكرة شفوية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ إلى حكومات الدول الأعضاء، داعيا إياها إلى تقديم آرائها بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣ - وحتى ذلك التاريخ، تلقى الأمين العام ردين من اثيوبيا وبلغاريا.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اثيوبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ أيار/مايو ١٩٩٤]

١ - من الجدير بالذكر أن اثيوبيا اعتادت أن تنفق بلايين الدولارات على الأسلحة خلال العهد السابق. وكان من المعتاد أن يمثل الدفاع أكثر من ٥٠ في المائة من الميزانية القومية. إلا أن الصورة تغيرت بشدة منذ ساد السلم وانخرط البلد بنشاط في إعادة البناء الاقتصادي. والآن لا يزيد نصيب الدفاع عن الـ ١٠ في المائة من الميزانية القومية إلا قليلا؛ وقد كان الأمر كذلك في السنوات الثلاث الماضية.

٢ - وعلاوة على ذلك، لم تعد تستورد أية أسلحة بعد سقوط نظام الحكم السابق. والأسلحة التي اشترتها الحكومة السابقة هي وحدها الأسلحة التي تمتلكها اثيوبيا الآن. والواقع أن معظمها الآن عبارة عن خردة، وبالتالي تكاد تكون بلا استعمال. أما الباقي، فإن اثيوبيا تبقيه لأغراض الدفاع وحدها.

٣ - وفي هذا الصدد، تود الحكومة الانتقالية أن تؤكد مرة أخرى استعدادها للتعاون مع الأمين العام في هذا الصدد كلما طلب منها.

بلغاريا

[الأصـــل: بالانكليزيـــــة]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - تشترك جمهورية بلغاريا على نحو منتظم في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية حسبما اعتمدته الجمعية العامة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أبلغت الحكومة البلغارية الأمين العام، طبقا لقرار الجمعية العامة ٩١/٤٠ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٥، بنفقاتها العسكرية لسنة ١٩٩٣ المالية، واستعملت في ذلك وسيلة الأمم المتحدة للإبلاغ.

٢ - وفيما يتعلق بمقترحات بعض الدول الأعضاء المتعلقة بالإبلاغ عن النفقات الفعلية، المقدمة للمشاورات في عام ١٩٩٣، فمن شأن المستوى الحالي لتطور آلية المحاسبة الوطنية فيما يتعلق بنفقات الدفاع حسب نوع تكاليف الموارد، فضلا عن الاعتبارات المتصلة بهيكل الجيش البلغاري، عدم التشجيع على قبول مثل هذه المقترحات.

فنلندا

[الأصـــــل: بالانكليزيـــة]
[٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - لقد اشتركت فنلندا بنشاط في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية منذ اعتمدته الأمم المتحدة. كما نود أن نشير الى أن أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد وافقوا على أن يستند نظام الإبلاغ عن نفقاتهم العسكرية الى نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد. وثبت أن المعلومات المستمدة من هذين النظامين معا تخدم احتياجات فنلندا بطريقة معقولة.

٢ - ولو أن جميع الدول الأعضاء طبقت المبادئ المتفق عليها في إبلاغها تطبيقا تاما، لأمكن اعتبار نظام الأمم المتحدة الحالي المتعلق بالابلاغ الموحد نظاما فعالا يوفر معلومات كافية. ويكاد يكون ممكنا تجنب بعض العيوب المسلم بوجودها في النظام الحالي، وذلك بتضمين نظام الإبلاغ آلية تحقق بسيطة. ومن الممكن أن تكون مماثلة للآلية المطبقة في نظام الإبلاغ المتصل بالموضوع الذي يستعمله مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومن شأنها أن تسمح للدول الأعضاء الأخرى بأن تطلب معلومات أساسية اضافية وإيضاحات للمعلومات المقدمة. ومن الممكن بعد ذلك إحالة الاسئلة والأجوبة الى جميع الدول الأعضاء. ونحن نرى أن هذا لن يعزز الاشتراك في نظام الابلاغ ويوسعه فحسب بل سيعزز أيضا الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بالنفقات العسكرية كما سيزيد من تدفق المعلومات الموضوعية بشأن الأمور العسكرية بصفة عامة.

- - - - -